معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

ترجمة

الاتجاهات الحالية في التنمية السياسية في العالم ومصالح روسيا

دكتور عامرابوهنية

باحث في تكنولوجيا المعلومات وأمنها

الملخص العام

أصبحت إمكانية هيمنة دولة أو مجموعة من البلدان شيئاً من الماضي، مما يفسح المجال لنظام عالمي قائم على توازن القوى والمصالح لمراكز صنع القرار المهمة عالمياً، حيث يمكن أن تكون هذه دولاً رائدة، أو مناطق جيوسياسية الكبرى ممثلة من قبل جمعيات ذات صلة، أو منصات حضارية كاملة ترفع صوتها أيضاً في الشؤون العالمية من خلال مؤسسات خاصة، هذا هو الاتجاه الرئيسي طويل الأمد للعمود الفقري. إنّ من بين المعايير التي يجب أن تلبيها مراكز صنع القرار المهمة عالمياً في نظام عالمي متعدد المراكز، يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: القدرة على تنفيذ سياسة داخلية وخارجية سيادية.

ثانياً: توافر الموارد مهما كان نوعها، وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني.

ثالثا: وجود إمكانيات ثقافية كبيرة على نطاق عالمي.

والآن حول العقبات في الطريق إلى عالم متعدد الأقطاب، ليس سراً أنه يبدو للغرب الجماعي أن مثل هذا النظام العالمي غير مواتٍ له؛ حيث تخشى أوروبا والولايات المتحدة أن يكون ذلك مرتبطاً بخسائر جيوسياسية واقتصادية خطيرة وتهدد في النهاية بخرق مخطط العولمة المصمم وفقًا لأنماطها – بعبارة أخرى – تخشى الدول على جانبي المحيط الأطلسي من احتمال فقدان قدرتها على التطفل على بقية العالم. وعندما تتشكل عدة مراكز مستقلة، كيف سيضمن الغربيون لأنفسهم نمواً اقتصادياً أسرع من خلال التبادل غير المتكافئ، وتخصيص موارد الآخرين، وممارسة احتكار الدولار، وفرض معاييرهم وقواعدهم

تحت ستار المعايير العالمية؟ كل هذه الأمور المطروحة تثير التساؤل؛ لذلك من الممكن أن نفهم مخاوف زملائنا بطريقة إنسانية.

تجبرنا كل هذه المظاهر السلبية على الاستنتاج بأنه لا يزال هناك احتمال جدي لمزيد من تصعيد التوتر في العلاقات بين روسيا والغرب، وتظل أوكرانيا الساحة المركزية للمواجهة الساخنة – "ساحة المعركة" – لكن المواجهة قد أدخلها المعارضون حرفياً في جميع مجالات الاتصال بين الدول – السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية. نعم، والمكون الجغرافي قادر تماماً على التغيير.

سوف أذكر أيضاً هذه اللحظة الحاسمة، التي تحدد ناقل تطور السياسة العالمية في هذه المرحلة، مثل نمو التناقضات الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هنا ازداد الصراع في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بشكل كبير، وأصبح التنافس بينهما ذا طابع معقد، صحيح أن هناك أيضاً رادعاً خطيراً: حجم التجارة الهائل بين البلدين، في عامي 2021 و2022، تجاوزت 750 مليار دولار سنوياً.

في هذا السياق، تعمل روسيا كواحدة من المراكز العالمية ذات السيادة وتؤدي مهمة فريدة تاريخياً للحفاظ على توازن القوى العالمي وتوفير الظروف للتطور التدريجي للبشرية على أساس أجندة موحدة وبناءة.

على الرغم من أنه وصل إلى الركود حتى في البلدان الرائدة، فقد تمكن الاقتصاد العالمي ككل حتى الآن من تجنب حالة من الركود المطول، تقود المشاكل في أسواق الطاقة والغذاء والأسواق المالية عملية البحث عن حلول، ويتم وضع الشروط المسبقة لتنويع آليات التجارة الدولية، ويجري إدخال أنظمة دفع وطنية وعابرة للحدود وسلاسل إمداد بديلة جديدة للتداول.

ترجع أزمة العولمة أيضاً إلى حقيقة أن الاعتبارات السياسية للولايات المتحدة وأقرب حلفائها لها الأسبقية

مرة أخرى على الاعتبارات الاقتصادية، من أجل الحفاظ على ميزتهم التنافسية، بدأوا في استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية كأسلحة. هذا هو التطبيق المستمر للعقوبات، والتلاعب في أسواق العملات والأسهم، وحتى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

من المميزات أن الوضع الذي تطور بسبب خطأ الولايات المتحدة وحلفائها قد خلق حوافز جادة لإعادة تشكيل الهيكل المالي والاقتصادي العالمي، فإننا نشهد تعاوناً متزايداً بين الدول تحت ضغط خارجي، وهناك تشكيل آليات إقليمية وعبر إقليمية للتفاعل والتكامل الاقتصاديين، وشراكات بأشكال مختلفة لحل مهام إنمائية مشتركة ومحددة. من بين الاتحادات الواعدة من نوع جديد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس.

الدول التي اعتادت على مكانة متميزة في النظام العالمي تواصل محاولة فرض رؤيتها على الآخرين – "النظام القائم على القواعد"، أو، كما يطلق عليه في بعض الأحيان، "نظام دولي حر ومفتوح". إن "النظام" الذي فرضه الغربيون، ينص على تقسيم العالم إلى أقلية مميزة، والتي تضع القواعد التي تلبي مصالحها، والبقية، الذين سيكونون في وضع التبعية وستلتزم بهذه القواعد. هذا، في الواقع، نهج أحادي الجانب.

تواجه الدبلوماسية في المرحلة الحالية مهمة "قديمة جديدة" – لمنع الاصطدام المباشر بين القوى النووية، محفوف بأعلى مخاطر التصعيد، والتي زادت احتمالية حدوثها بشكل كبير بسبب الأفعال المتهورة لخصومنا. يجب أن يفهم الجميع أنه في الحرب النووية لا يمكن أن يكون هناك رابحون وخاسرون. لا ينبغي أبدا أن يكون غير مقيد. ويبدو أن الغرب نسي أن القيم الأخلاقية والروحية التقليدية المشتركة بين جميع الحضارات هي أكثر من مجرد مجموعة من المسلمات، إنها تكمن وراء التطور المتناغم للشخص،

وهي شرط للتقدم المستقر على مستوى الفرد والمجتمع والدولة، والابتعاد عنها طريق مباشر للأزمات والانحطاط والتاريخ حافل بمثل هذه الأمثلة، ولا توجد وصفات (أساليب) بسيطة لتصحيح الوضع، نرى الحل في العمل مع الأشخاص ذوي التفكير المماثل لمحاولة تشكيل أجندة عالمية، لإثارة مشاكل الساعة التي تهمنا وتتوافق مع مصالح معظم البلدان، للبحث بشكل مشترك بنّاء عن طرق لحلها، والعمل على تعزيز مبادئ القانون الدولي في العلاقات بين الدول.

الاتجاهات الحالية في التنمية السياسية في العالم ومصالح روسيا

دروبينين أليكسي يوريفيتش، مدير دائرة تخطيط السياسة الخارجية
وزارة خارجية الاتحاد الروسي

Citation: Drobinin A.Yu. Recent Trends in World Political Developments and Russia's Interests // National Strategy Issues. 2023. No. 1 (76). P. 46–57.

في محادثة مع الممثل الحالي للسلك الدبلوماسي الروسي، أليكسي يوريفيتش دروبينين، تم تحديد الاتجاهات الرئيسية في العولمة ودور القوى العالمية الكبرى في هذه العملية .تم إثبات العوامل المؤثرة في تحول نظام العلاقات الدولية. يتم تحليل مفهوم التعددية في السياسة العالمية ودلالاتها في الدول المختلفة. يتم النظر في أهمية المكون الحضاري في المرحلة الحالية من التطور في سياق اختراق تكنولوجي سريع والمواجهة الاقتصادية المتزايدة. وعرض ملامح سياسة الدول الغربية في الاتجاه الروسي.

الكلمات الدالة:

التعددية، نظام العلاقات الدولية، الجماعية الغربية، التعددية المركزية، المصالح الوطنية لروسيا "ثقافة الإلغاء".

Recent Trends in World Political

Developments and Russia's Interests

The presented interview with Alexey Yu. Drobinin, an acting representative of Russia's diplomatic corps, throws light on key recent trends in globalization and the role of world powers in it. Main factors determining the transformation of the international relations' system are discussed here. The diplomat analyses the concept of multilateralism in world politics and its rendering in various countries. He observes the significance of civilizational factors in the contemporary world in the context of recent technological breakthrough and rising economic competition. Some special aspects of the West's policy toward Russia are also examined here.

Alexey Yu. Drobinin,
Director of the Foreign Policy Planning Department at Russia's Ministry of Foreign Affairs

Citation: Drobinin A.Yu. Recent Trends in World Political Developments and Russia's Interests // National Strategy Issues. 2023. No. 1 (76). P. 46–57.

Keywords: system of international relations, polycentricism, collective West, principle of multilateralism, Russia's national interests, cancel culture

السياسة الدولية، والتي، برأيك، هي الجوهر التي تحدد نطاق الممكن والمستحيل؟

أليكسي يوريفيتش دروبينين: وفقا لرئيس الاتحاد الروسي بوتين، فقد دخلنا العقد الأكثر خطورة والذي لا يمكن التنبؤ به وفي نفس الوقت أهمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. في رأيي، تحدد هذه العبارة بدقة وإيجازا جوهر تلك المرحلة من التطور، والتي تشمل الآن العالم، والبلد، وجميعنا معا وكل واحد منا على حدة. الاتجاه الرئيسي هو أن هيكل العلاقات الدولية يتغير في اتجاه التعددية القطبية. دعوني أوضح على الفور أننا نفهم التعددية القطبية كظاهرة سياسية. هذا مصطلح مهني خاص لتحليل النظام العالمي. لا تحاول مقارنتها بالمفاهيم العلمية من الفيزياء النظرية أو الجغرافيا. يحتوي محتواه أيضا على اختلافات معينة عن القراءة الراسخة لمفاهيم "القطب" و "القطبية" في المصطلحات الأكاديمية.

ما هو المهم حقا هنا؟ أصبحت إمكانية هيمنة دولة أو مجموعة من البلدان شيئا من الماضي، مما يفسح المجال لنظام عالمي قائم على توازن القوى والمصالح لمراكز صنع القرار المهمة عالميا. يمكن أن تكون هذه دولا رائدة، أو مناطق جيوسياسية الكبرى ممثلة من قبل جمعيات ذات صلة، أو منصات حضارية كاملة ترفع صوتها أيضا في الشؤون العالمية من خلال مؤسسات خاصة. هذا هو الاتجاه الرئيسي طويل الأجل للعمود الفقري.

لم يتم العثور على التوازن الجديد حتى الآن، نشهد تشتتا تدريجيا للسلطة السياسية، وتعزيزا لمواقف مختلف اللاعبين غير الغربيين القادرين على اختيار طريق التنمية الخاص بهم، وفي المستقبل يصبحون مراكز مستقلة للتعددية القطبية الناشئة. هذه الدول أو جمعياتها تطمح إلى الاستقلال، أو، إذا كنت ترغب في ذلك، إلى "الحكم الذاتي الاستراتيجي". حيث تم تعزيز إمكاناتهم الاقتصادية والعلمية بشكل كبير، فهم يتصرفون بحرية أكبر في مواردهم.

من بين المعايير التي يجب أن تلبيها مراكز صنع القرار المهمة عالميا في نظام عالمي متعدد المراكز، يمكن ملاحظة ما يلي. **أولاً**، القدرة على تنفيذ سياسة داخلية وخارجية سيادية. **ثانياً**: توافر الموارد مهما كان نوعها، وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني. **ثالثا**، وجود إمكانات ثقافية كبيرة على نطاق عالمي.

يجب أن يكون لدى الشخص المولود في ثقافة أو حضارة معينة فرص معينة لتحقيقه. معيار أساسي آخر هو القدرة على عرض فلسفة التنمية ورؤية السياسة الدولية إلى الخارج، والعمل كنقطة جذب للبلدان الأخرى ولديك الإرادة لتنفيذ مشروع التكامل الخاص به في الممارسة. أؤكد: إن إبراز شيء ما إلى الخارج في هذا السياق لا يعني فرضهِ على الآخرين.

الدول التي تفي بالقائمة المسماة، في العالم الحديث قليلة جدا تعد على أصابع اليدين. في الوقت نفسه، لا تتساوى هذه المراكز بالضرورة في القوة الاقتصادية والعسكرية أو حجم المنطقة أو عدد السكان. ومع ذلك، فإنهم جميعا قادرون على التأثير على الوضع العالمي وتطوره، والأهم من ذلك، أنهم يجلبون وجهات نظرهم وتقاليدهم وتفضيلاتهم في الحوارات والمحادثات العالمية.

هنا، ربما يكون من المنطقي أن نقول إن هناك "مدرسة فكرية" يرفض أتباعها التعددية القطبية باعتبارها وهما بعيد المنال، ويتحدثون عن العالم من حيث التسلسل الهرمي العمودي أو يبررون عودة النموذج ثنائي القطب، هذه المرة الأمريكي– الصيني. في رأيي، مثل هذا التفسير خاطئ، بغض النظر عن كيفية شرحه. يسمح لنا تحليل الاتجاهات الحالية بالحديث عن تشكيل العديد من مراكز التنمية العالمية على وجه التحديد والتي ستسعى في تعدد الأقطاب إلى فرصة للحفاظ على السيادة والهوية الاجتماعية

والثقافية، واكتساب الحرية لتحديد مستقبلهم والتطور بشكل متناغم بالطريقة التي هم عليها. قد يعتبرونه حقا، بناءً على مصالحهم الخاصة.

الآن حول العقبات في الطريق إلى عالم متعدد الأقطاب. ليس سراً أنه يبدو للغرب الجماعي أن مثل هذا النظام العالمي غير مواتٍ له. تخشى أوروبا والولايات المتحدة أن يكون ذلك مرتبطا بخسائر جيوسياسية واقتصادية خطيرة وتهدد في النهاية بخرق مخطط العولمة المصمم وفقًا لأنماطها. بعبارة أخرى، تخشى الدول على جانبي المحيط الأطلسي من احتمال فقدان قدرتها على التطفل على بقية العالم. وعندما تتشكل عدة مراكز مستقلة، كيف سيضمن الغربيون لأنفسهم نموا اقتصاديا أسرع من خلال التبادل غير المتكافئ، وتخصيص موارد الآخرين، وممارسة احتكار الدولار، وفرض معاييرهم وقواعدهم تحت ستار المعايير العالمية؟ كل هذه الأمور توضع تثير التساؤل. لذلك من الممكن أن نفهم مخاوف زملائنا بطريقة إنسانية.

ليس من المستغرب أن يحاول الغرب بكل الوسائل الاحتفاظ بالامتيازات التي تطورت في الحقبة التاريخية السابقة – منذ أواخر الثمانينيات، إذا فهمناها بشكل ضيق، وعلى مدى القرون الخمسة الماضية – بأوسع تفسير ممكن.

لهذا السبب يتزايد الضغط على روسيا وبيلاروسيا وإيران والصين، والحصار المفروض على كوبا، والضغط على فنزويلا وعدد من الدول الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب الكامنة وراء العدوان الغربي على الجمهورية الليبية كان مشاريع التكامل الإفريقي التي أطلقها معمر القذافي.

لشغل المناصب التي تم الفوز بها من قبل، يتم استخدام كل من أدوات القوة الكلاسيكية والتدابير المالية والاقتصادية والتأثير المعلوماتي والنفسي وغيرها من الوسائل ذات الطبيعة الهجينة. يتمثل أحد الأهداف

الرئيسية لاستراتيجية عبر الأطلسي في القضاء على روسيا كلاعب ومنافس جيوسياسي، الأمر الذي أحبط مرارا خطط واشنطن لتحقيق الهيمنة العالمية.

ليست هناك حاجة للبحث عن أمثلة بعيدة – دعونا نتذكر، على سبيل المثال، تجميد الذهب واحتياطيات النقد الأجنبي مع احتمال مصادرتها والمبادرة المناهضة للسوق لتحديد السعر الأقصى لموارد الطاقة. بلدنا وأي من أفعاله المستقلة يتم تشويه سمعتها بشكل يومي، وتشويه سمعتها من قبل جميع وسائل الإعلام الغربية الرائدة حرفياً. في الأشهر الأخيرة، كانت هناك دعوات لإنشاء "محكمة دولية" للقيادة الروسية، ويقوم عدد كبير من السياسيين وعلماء السياسة والمحامين والدبلوماسيين بتطوير مثل هذه الخطط.

تجبرنا كل هذه المظاهر السلبية على الاستنتاج بأنه لا يزال هناك احتمال جدي لمزيد من تصعيد التوتر في العلاقات بين روسيا والغرب. تظل أوكرانيا الساحة المركزية للمواجهة الساخنة، "ساحة المعركة"، لكن المواجهة قد أدخلها المعارضون حرفياً في جميع مجالات الاتصال بين الدول – السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية. نعم، والمكون الجغرافي قادر تماما على التغيير.

سوف أذكر أيضا هذه اللحظة الحاسمة، التي تحدد ناقل تطور السياسة العالمية في هذه المرحلة، مثل نمو التناقضات الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هنا، ازداد الصراع في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بشكل كبير، وأصبح التنافس بينهما ذا طابع معقد. صحيح أن هناك أيضا رادعا خطيرا: حجم التجارة الهائل بين البلدين. في عامي 2021 و2022، تجاوزت 750 مليار دولار سنويا.

في ظروف "الاحتواء المزدوج" التي فرضها الأنجلو ساكسون على روسيا والصين، هناك توحيد للقوى

المعارضة لنموذج الهيمنة للنظام العالمي. تماشياً مع هذه العملية، يتم تشكيل بنية تحتية للعلاقات بين الدول، مستقلة عن سياسة الغرب وغير معرضة لضغوطها. ويؤكد هذا بالإضافة إلى ذلك تقييمنا لرغبة العديد من دول وشعوب العالم في عدم التركيز على العولمة الاستعمارية الجديدة على الطريقة الأمريكية، ولكن النضال من أجل اختيار طريقهم الخاص.

في هذا السياق، تعمل روسيا كواحدة من المراكز العالمية ذات السيادة وتؤدي مهمة فريدة تاريخيا للحفاظ على توازن القوى العالمي وتوفير الظروف للتطور التدريجي للبشرية على أساس أجندة موحدة وبناءة.

"**NATIONAL STRATEGY ISSUES**": في الآونة الأخيرة، كان هناك المزيد والمزيد من التقييمات للمحللين الرئيسيين الذين يتحدثون عن أزمة العولمة، ويتم النظر في خيارات "التلميع" وحتى التحول النوعي لهذه العملية العالمية. ما الذي يسبب مثل هذه الظواهر؟ ما هو الدور الذي تلعبه قوى مثل روسيا والولايات المتحدة والصين في "العولمة الجديدة"؟

دروبينين: أزمة نموذج العولمة الغربي تتعمق بالفعل. يرجع تجزؤ الاقتصاد العالمي إلى تراجع العديد من نماذج وأدوات التنمية السابقة، وقرارات الاقتصاد الكلي غير المسؤولة، بما في ذلك الانبعاثات غير المنضبطة من صنع الإنسان وتراكم الديون غير المضمونة.

على الرغم من أنه وصل إلى الركود حتى في البلدان الرائدة، فقد تمكن الاقتصاد العالمي ككل حتى الآن من تجنب حالة من الركود المطول. تقود المشاكل في أسواق الطاقة والغذاء والأسواق المالية عملية البحث عن حلول. ويتم وضع الشروط المسبقة لتنويع آليات التجارة الدولية. ويجري إدخال أنظمة دفع وطنية وعابرة للحدود وسلاسل إمداد بديلة جديدة للتداول.

الدول التي اعتادت التفكير والعمل بمنطق الهيمنة العالمية، وبالدرجة الأولى، الولايات المتحدة، تواصل محاولة كبح التطور التكنولوجي والصناعي للمنافسين، وحرمانهم من إمكانية النمو التدريجي، وعرقلتهم بالحظر والعقوبات. المثال الكلاسيكي هو القيود المفروضة على توريد التقنيات العالية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى الصين. وهذه التقنية ليست جديدة. يكفي أن نتذكر لجنة تنسيق مراقبة الصادرات (Coordinating Committee) وما يسمى بتعديل جاكسون–فانيك، والتي كانت موجهة ضد المعسكر الاشتراكي خلال الحرب الباردة.

ترجع أزمة العولمة أيضا إلى حقيقة أن الاعتبارات السياسية للولايات المتحدة وأقرب حلفائها لها الأسبقية مرة أخرى على الاعتبارات الاقتصادية. من أجل الحفاظ على ميزتهم التنافسية، بدأوا في استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية كأسلحة. هذا هو التطبيق المستمر للعقوبات، والتلاعب في أسواق العملات والأسهم، وحتى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

أدت مثل هذه الإجراءات قصيرة المدى إلى تفاقم المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي وضرب الغرب نفسه. على وجه الخصوص، تبين أن الثقة في الدولار الأمريكي قد تم تقويضها، مما يساعد على تسريع عملية إلغاء الاحتكار باعتباره الوسيلة الرئيسية للتسويات الدولية والمدخرات والاستثمارات. لنكن صريحين: الدولار ليس أكثر من "قطعة من الورق على الثقة"، ولن تسدد حكومة الولايات المتحدة أبدا الدين العام المتسارع لهذا البلد، والذي تجاوز مؤخرا 31 تريليون دولار. كان هناك تآكل في السوق العالمية للخدمات المصرفية والتأمينية. تعرضت أوروبا لمشاكل اقتصادية فاقمتها العقوبات ضد روسيا. احكم بنفسك: تجاوز التضخم في الاتحاد الأوروبي في عام 2022 11٪، بينما انخفضت حصة الدولار في الذهب العالمي

واحتياطيات النقد الأجنبي من 71٪ إلى 59٪ خلال العشرين عاما الماضية وما زالت مستمرة في الانخفاض.

من المميزات أن الوضع الذي تطور بسبب خطأ الولايات المتحدة وحلفائها قد خلق حوافز جادة لإعادة تشكيل الهيكل المالي والاقتصادي العالمي. إننا نشهد تعاونا متزايدا بين الدول تحت ضغط خارجي. هناك تشكيل آليات إقليمية وعبر إقليمية للتفاعل والتكامل الاقتصاديين، وشراكات بأشكال مختلفة لحل مهام إنمائية مشتركة ومحددة. من بين الاتحادات الواعدة من نوع جديد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس.

ومن الطبيعي أيضا أن تحول مركز النشاط الاقتصادي العالمي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. الصين تتحول أمام أعيننا إلى زعيم اقتصادي على نطاق عالمي. وفقا لخبراء صندوق النقد الدولي، في نهاية عام 2021، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، محسوبا على أساس تعادل القوة الشرائية، 27.2 تريليون دولار، في حين أن الولايات المتحدة – 23 تريليون دولار.

على المدى المتوسط، من المحتمل أن تصبح جمهورية الصين الشعبية قوة تكنولوجية متقدمة أيضا. هذا ليس شيئا جديدا: كانت الصين الحضارة الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وأغنى دولة منذ قرون. وهنا نجزم بأن كل شيء يعود إلى طبيعته.

يتم تحديد مكانة روسيا في الاقتصاد العالمي، ونظام التقسيم الدولي للعمل من خلال وجود موارد كبيرة في جميع مجالات الحياة والتركيز على القيادة المسؤولة التي تهدف إلى ضمان ظروف مستقرة للتنمية لأنفسهم وللآخرين. وتعمل بلادنا بنشاط على تعميق العلاقات مع الدول والجمعيات الصديقة على أساس

المساواة والاحترام المتبادل. إن حقيقة أن الاقتصاد الروسي ونظامه المالي صمد أمام ضربة العقوبات الهائلة ولم ينهار تحت وطأة "رسم السيادة" يؤكد بشكل أساسي المستوى المرتفع للاكتفاء الذاتي الاقتصادي لروسيا، وبالتالي ادعاءها بأن تصبح واحدة من "مراكز الثقل" في عالم ناشئ متعدد الأقطاب.

"**NATIONAL STRATEGY ISSUES**": يساهم مبدأ التعددية في تطوير مواقف أكثر توازناً للفاعلين السياسيين، كما أنه يمنع اتباع نهج أحادي الجانب لحل المشاكل الدولية. هل تفسر الدول الكبيرة الحديثة هذا المبدأ بنفس الطريقة أم أنها تفسر هذا المبدأ بشكل مختلف؟

دروبينين: التوتر الحالي في العلاقات الدولية يرجع إلى حد كبير إلى الاختلاف في هذا الفهم. ترى معظم دول العالم، التي تنتمي إليها روسيا، التعددية كفرصة لضمان الاستقرار والأمن وحسن الجوار على المدى الطويل مع الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية، وظروف التنمية المتساوية لجميع الدول، بغض النظر عن موقعها الجغرافي وحجمها، الإمكانات الديموغرافية والموارد والعسكرية، والاختلافات في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. نحن نفهم التعددية على أنها تعمل معا لحل مشكلة مشتركة. هذا، من الناحية المجازية، هو أحد وسائل تحقيق والحفاظ على نظام عالمي عادل وديمقراطي.

الدول التي اعتادت على مكانة متميزة في النظام العالمي تواصل محاولة فرض رؤيتها على الآخرين – "النظام القائم على القواعد"، أو، كما يطلق عليه في بعض الأحيان، "نظام دولي حر ومفتوح". لقد تحدثنا عن هذا الموضوع بالتفصيل مرات عديدة، لذا لن أخوض في التفاصيل. اسمحوا لي فقط أن أقول إن "النظام" الذي فرضه الغربيون، في رأينا، ينص على تقسيم العالم إلى أقلية مميزة، والتي تضع القواعد التي تلبي مصالحها، والبقية، الذين سيكونون في وضع التبعية وستلتزم بهذه القواعد. هذا، في الواقع،

نهج أحادي الجانب.

في الوقت نفسه، يقوم الغرب بتسييس عمل المؤسسات الدولية، وتحويلها إلى منصات لإجراء معارك دعائية، في معظمها غير مثمرة. إن الدبلوماسية الكلاسيكية المتعددة الأطراف مشلولة عملياً أو منخرطة في مواضيع ثانوية. وفي الأشكال المعمول بها، حيث لا يملك الغربيون تصويتا حاسما، يذهبون في الاتجاه الآخر – يفرضون مشاركة متساوية من "وكيلهم" فيها. يمكننا التحدث عن الهياكل الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

ويتضح ذلك بوضوح من مثال الأمم المتحدة. وهكذا، في العواصم الغربية، في واشنطن بشكل أساسي، يحاولون طمس الطبيعة الحكومية الدولية للمنصات متعددة الأطراف. ومن السمات المميزة الأخرى لنهج الدول الغربية أن "التعددية" التي تدفعها، أو بعبارة أخرى، "تعددية الأطراف"، كقاعدة عامة، موجهة ضد بعض المشاركين في العلاقات الدولية. في السابق، كانت هذه هي الاتحاد السوفياتي، دول الكتلة الاشتراكية، لاعبين مستقلين في سوق الهيدروكربونات. اليوم، على جدول الأعمال مواجهة "الأنظمة الاستبدادية"، والتي تعني في الأساس روسيا والصين.

أولويتنا هي استعادة التعددية الحقيقية. وهذا، على وجه الخصوص، ينطوي على تطوير تعاون متبادل المنفعة ومتساوٍ مع الدول ذات التفكير البناء وجمعياتها في إطار مؤسسات وآليات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. نحن نقدم بديلاً واعدا للمخططات التي ولدها الغرب، والتي تنطوي على "صداقة" ضد أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.

المهمة الرئيسية في هذا المجال، كما نراها، هي إحياء قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ مهام آلية التنسيق

المركزية لتنسيق مصالح الدول الأعضاء وإجراءاتها لتحقيق أهداف ميثاق المنظمة.

"**NATIONAL STRATEGY ISSUES**": هل يمكن الحديث عن إخفاقات في منظومة الأمن الجماعي في الظروف الحالية على الأقل في سياق إقليمي؟ من وجهة نظرك، هل ستبدأ التوترات الدولية الحالية في الاتفاق على مبادئ جديدة للتشغيل الناجح لمثل هذا النظام، أم أن عدم التوازن سيزداد على المدى القصير؟

دروبينين: هذه الإخفاقات واضحة. لكن المشكلة تكمن في أن الدول الغربية تدمر بلا تفكير آليات الأمن الجماعي التي أُنشئت في القرن الماضي من أجل تطلعات سياسية انتهازية. لقد كان سلوكهم المتغطرس والمدمّر هو الذي دفع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الدخول في مأزق عميق، وقوض نظام معاهدات تحديد الأسلحة، وساهم في ظهور بؤر ساخنة جديدة، وزاد بشكل كبير من الخطر الذي يهدد الأمن العالمي.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن واشنطن وبروكسل رفضتا بغطرسة مقترحاتنا بشأن اتفاقيات طويلة الأجل ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية الروسية، والتي تم طرحها في ديسمبر 2021. ولم يرغبوا ببساطة في مناقشتها بجدية. أي نُحيت من على الطاولة.

حتى قبل الأحداث في أوكرانيا، لاحظ لافروف بيقين مطلق أنه لا يمكن الوثوق بالغرب. الآن رأينا بأعيننا، من خلال مثالنا، أن الضمانات المكتوبة هي نفس اتفاقيات مينسك، الالتزامات والمعايير السياسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقواعد التجارة الدولية – الغربيون لا يمتثلون ولا يخططون للامتثال.

اليوم، تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها وأتباعها زيادة الإنفاق العسكري. تم إلقاء مئات المليارات من الدولارات على أوكرانيا. هناك اتجاه مقلق للغاية بالنسبة للعالم كله وهو إعادة التسليح المتسارع لألمانيا واليابان. تخطط طوكيو لإنفاق 320 مليار دولار على الاحتياجات الدفاعية على مدى السنوات الخمس المقبلة، مما يجعل الميزانية العسكرية لليابان ثالث أكبر ميزانية في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. وبدورها، ستخصص ألمانيا 100 مليار يورو. وبالطبع، لا يمكن للهيمنة السابقة أن تتوقف. وافقت واشنطن مؤخرا على الميزانية العسكرية للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023. وقد وصلت إلى 850 مليار دولار.

لنكن صادقين: إن الأزمة الأوكرانية وما سبقها تظهر بوضوح عدم رغبة الزملاء الغربيين في العمل على البناء المشترك لنظام الأمن الجماعي. على الرغم من أن أحداً لم يلغِ افتراض عدم تجزئة الأمن في البعدين العالمي والإقليمي، فقد اختار تجاهله وتصعيده عمداً.

كان علينا أن نستجيب بشكل مناسب، وسنواصل العمل بنفس الروح. بدأت عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، وسيتم تحقيق أهدافها. كما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلية وزارة الدفاع في 21 ديسمبر 2022، "القدرات القتالية لقواتنا المسلحة تتزايد باستمرار كل يوم."

لا يمكن الحد من إمكانية الصراع وبناء هيكل أمني أكثر استقرارا إلا إذا رفضت الولايات المتحدة وتوابعها الاعتماد على الهيمنة القسرية، إذا أدركوا أنه لا يوجد بديل للتعايش السلمي والتعاون المتكافئ، بما في ذلك مع روسيا، الصين وإيران وكوريا الشمالية وبيلاروسيا وسوريا وكوبا وفنزويلا. هذا لن يكون من السهل تحقيقه. حتى الآن، ولا تساهم الظروف الجيوسياسية في ذلك.

تواجه الدبلوماسية في المرحلة الحالية مهمة "قديمة جديدة" – لمنع الاصطدام المباشر بين القوى النووية، محفوف بأعلى مخاطر التصعيد، والتي زادت احتمالية حدوثها بشكل كبير بسبب الأفعال المتهورة لخصومنا.

يجب أن يفهم الجميع أنه في الحرب النووية لا يمكن أن يكون هناك رابحون وخاسرون. لا ينبغي أبدا أن يكون غير مقيد.

"**NATIONAL STRATEGY ISSUES**": أليكسي يوريفيتش، ما هو، برأيك، دور العوامل الحضارية في المرحلة الحالية من التطور السياسي العالمي، المشبعة بصراع التقنيات والمواجهة الاقتصادية؟ هل تعتبر "ثقافة الإلغاء" التي تنتشر في الغرب علامة على ظرف أم فشل في أداء الديمقراطية الليبرالية على الطريقة الأمريكية؟

دروبينين: في خطابه في منتدى فالداي في 27 أكتوبر 2022، لفت رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين الانتباه إلى قضية التنوع الحضاري، وأهمية هذا العامل في عمليات تحول النظام العالمي. إن المجتمعات الحضارية، التي غالبا ما تتزامن مع المناطق الكلية الاقتصادية والجيوسياسية، هي التي ستشكل الشكل المستقبلي للعلاقات الدولية.

في الآونة الأخيرة، ولفترة طويلة، كان الدور الرائد في الشؤون العالمية ينتمي إلى الحضارة الغربية. ومع ذلك، حتى الآن، لم يتبق سوى واجهة لنموذج الديمقراطية الليبرالية الذي روج له. ولكن احيطكم علما أن هذا النموذج قد انهار تقريبا. يهيمن الغرب بالفعل على المواقف السلوكية والسياسية النيوليبرالية – العدوانية والشمولية في طبيعتها، مما يؤدي إلى تفتيت المجتمع وتدهور الإنسان على هذا النحو.

يتم استبدال الديمقراطية – القوة غير المحدودة عمليا للنخب الحاكمة فقط مع التقيد الرسمي بالمعايير الديمقراطية والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية كدعامات. على حساب القيم العائلية، يتم غرس المناهج الموجهة نحو النوع الاجتماعي وموضوعات المثليين، فضلاً عن تحرر المخدرات، وعبادة النزعة الاستهلاكية والتساهل.

من أجل "تأكيد" المواقف النيوليبرالية على أنها لا جدال فيها، فإن الآلية العقابية لـ "ثقافة الإلغاء" هي بالضبط المستخدمة – حذف من الفضاء العام أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بالتعبير عن رأي مختلف. الأساليب المستخدمة، مثل المضايقة والرقابة، بما في ذلك في الفضاء الرقمي، هي أدوات أبسط بكثير من حيث استخدامها من الحوار المنطقي القائم على الحقائق والخبرة والفطرة السليمة والقوانين. على أساس الصدق الفكري.

لنأخذ، على سبيل المثال، الحرب ضد الآثار في الولايات المتحدة، وحركات "Me Too" و(BLM)) "Black Lives Matte" وهي ممارسة إزالة المحتوى من الشبكات الاجتماعية. بعد اختبار عناصر "ثقافة الإلغاء" هذه على المستوى الوطني، بدأ الأمريكيون وحلفاؤهم في محاولة تطبيق الآليات المناسبة فيما يتعلق بالدول الأخرى، بما في ذلك روسيا. تم استخدام مجموعة واسعة من الأدوات – من العقوبات المالية والاقتصادية والحملات الإعلامية إلى الضغط العسكري والسياسي المباشر، و "إلغاء" الثقافة والتاريخ الروسيين.

جانب آخر: "الليبراليون" الغربيون، المهووسون بهوس العولمة، لا يتجنبون فحسب، بل يفضلون استخدامه، في القتال ضد المنافسين الجيوسياسيين، كما يبدو لهم، أكثر الأدوات فعالية للإرهابيين الدوليين والقوميين

المتطرفين / النازيين الجدد. لن أتحدث نيابة عن الآخرين، لكن هنا في روسيا نتذكر جيدا كيف دعم الغرب الإرهابيين في شمال القوقاز في التسعينيات، ونرى كيف نشأ واليوم يندفع مع مشروع روسوفوبيا لحركة باندیرا الأكرونية.

يبدو أن الغرب نسي أن القيم الأخلاقية والروحية التقليدية المشتركة بين جميع الحضارات هي أكثر من مجرد مجموعة من المسلمات. إنها تكمن وراء التطور المتناغم للشخص، وهي شرط للتقدم المستقر على مستوى الفرد والمجتمع والدولة. والابتعاد عنها طريق مباشر للأزمات والانحطاط والتاريخ حافل بمثل هذه الأمثلة. ولا توجد وصفات (أساليب) بسيطة لتصحيح الوضع. نرى الحل في العمل مع الأشخاص ذوي التفكير المماثل لمحاولة تشكيل أجندة عالمية، لإثارة مشاكل الساعة التي تهمنا وتتوافق مع مصالح معظم البلدان، للبحث بشكل مشترك وبناء عن طرق لحلها، والعمل على تعزيز مبادئ القانون الدولي في العلاقات بين الدول.

من الخطر التقليل من مكانة ودور بلدنا في العمليات العالمية. روسيا هي حضارة أوروآسيوية مميزة، وكما نقول، حضارة أوروبية – باسيفيك. إن إنشاء فضاء قارّي، من أوروبا إلى المحيط الهادئ ومن القطب الشمالي إلى المحيط الهندي، يسوده السلام والاستقرار والثقة المتبادلة هو مفتاح تنميتنا وازدهارنا وأمننا.

سيعتمد الكثير على ما إذا كان بإمكاننا تنظيم تحالف أقليمي عريض صديق لنا بمشاركة الشركاء ذوي الأولوية. إذا استطعنا، فسيحدد هذا إلى حد كبير نجاح السياسة الخارجية الروسية واستقرار العلاقات

الدولية في السنوات القادمة.

يؤدي الابتعاد عن الغرب إلى تهيئة الظروف لتعاون مكثف مع المنصات الحضارية الرئيسية الأخرى – الصينية والعربية والمسلمة والهند وجنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة آسيان الجيوسياسية. هناك يتركز الآن أكبر عدد من الأشخاص والأصدقاء المتشابهين في التفكير. في الوقت نفسه ، هناك طلب متزايد على روسيا باعتبارها حضارة دولة فريدة من نوعها قادرة على ضمان التوازن العالمي.